

النشرة الأسبوعية للضريبة غير المباشرة في دول مجلس التعاون الخليجي ٢١ أبريل ٢٠٢٠

آخر المستجدات في البحرين

الجهاز الوطني للإيرادات ينشر دليلاً عن نموذج إقرار القيمة المضافة المبسط

نشر الجهاز الوطني للإيرادات (الجهاز) في البحرين [دليلاً](#) عن نموذج إقرار ضريبة القيمة المضافة المبسط.

ويأتي نشر هذا الدليل بعد أن أعلن الجهاز في وقت سابق عن إمكانية قيام الخاضعين للضريبة بتقديم إقرار ضريبي مبسط شريطة أن تكون توريداتهم السنوية أقل من 100,000 دينار بحريني وأن يكونوا غير مسجلين ضمن مجموعة ضريبية، بالإضافة إلى إمكانية تقديم هذا الإقرار على أساس شهري أو ربع سنوي أو سنوي.

إضافة إلى ما تقدّم، يحدّد الدليل عملية طلب تقديم الإقرار الضريبي المبسط من خلال البوابة الإلكترونية للجهاز، بالإضافة إلى إجراءات تقديم الإقرار المبسط. كما يقدّم الدليل بعض الأمثلة لتوضيح كيفية تعبئة الإقرار الضريبي المبسط، إلى جانب قسم الأسئلة الشائعة لتوضيح هذه العملية بشكل أفضل.

يمكن للأعمال المؤهلة تبسيط عملية إعداد تقارير ضريبة القيمة المضافة الخاصة بها عبر استخدام خيار تقديم الإقرار الضريبي المبسط.

إدارة الضريبة غير المباشرة في ظلّ أزمة كوفيد-19

السيولة النقدية: استرداد ضريبة المدخلات وتأجيل الإقرار عن ضريبة المخرجات بالطريقة المناسبة

[مايكل كامبرن](#)

شريك، الضريبة غير المباشرة

رئيس شؤون الضريبة غير المباشرة في المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين

في هذه المدوّنة القصيرة، سوف نستعرض كيفية تعزيز التدفق النقدي من خلال إدارة ضريبة القيمة المضافة بالكفاءة المطلوبة، مع عدم الإخلال بأية قوانين في هذا الصدد واحتساب كامل ضريبة القيمة المضافة في الوقت المحدد. إذا ما هو المغزى من ذلك؟

في عالم بسيط وبعيد كلّ البعد عن ضريبة القيمة المضافة، تعمل أنظمة المحاسبة على أساس الأرصدة الدائنة والأرصدة المدينة، مع قيّد المدخلات عند إصدار أو استلام الفواتير بشكل عام، في حين تتمّ عملية الدفع والتحصيل في وقت لاحق بناءً

على الشروط التجارية المتفق عليها. وهنا، تنشأ التعقيدات مع ما يمكن أن يكون إجراءات إدارية معقدة وإجراءات الموافقة بين الدائن والمدين.

أما بالنظر إلى عالما والذي تكون فيه ضريبة القيمة المضافة واجبة التطبيق على المعاملات، فإنّ التحديات تنشأ على أثرها، خاصةً مع وجوب تحويل ضريبة القيمة المضافة في معظم المعاملات التجارية. فعلى صعيد الحسابات المستحقة القبض، فإن ورود الضريبة في الفاتورة يعني أنه يتعين على الأعمال سداد هذه الضريبة في موعد لا يتعدى 60 يوماً كحد أقصى بعد إصدار الفاتورة (مثلاً من 1 أبريل حتى 31 مايو). وفي حال لم يتم العمل بسداد الضريبة خلال هذه الفترة المحددة، يبقى المورد ملزماً باحتساب ضريبة القيمة المضافة. وعلى الرغم من أن هذه المسألة قد تكون غير منصفة، لكن ما لم تكن الأعمال تستعين بخطة محاسبية نقدية (بالعادة)، تكون هذه الخطة مخصصة لدافعي الضرائب من ذوي الأعمال الصغيرة وغير متاحة في كافة البلدان، فإنه يجب سداد ضريبة القيمة المضافة إلى الجهات الضريبية. أما بالنظر إلى الحسابات المستحقة الدفع، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو ما إذا كان استرداد ضريبة القيمة المضافة يتم على النحو الأمثل نتيجة للعمليات الإدارية التي قد تكون مطبقة من قبل الأعمال.

إذاً ما الإجراء الذي يجب اتخاذه في هذه الحالة؟ في شأن الحسابات المستحقة القبض، هل من الممكن تأجيل إصدار الفاتورة حتى ولو لبضعة أيام بحيث يتم ترحيلها إلى فترة الإقرار الضريبي التالية، وبالتالي الحصول على 30 يوماً إضافياً قبل أن ينشأ الالتزام بسداد ضريبة القيمة المضافة؟ هل من الممكن عدم إصدار فاتورة ضريبية إلى حين سداد المبلغ واستخدام وصل استلام النقد لتحديد تاريخ استحقاق الضريبة؟ بالانتقال إلى الحسابات المستحقة الدفع، هل أنت متأكد أنه بمجرد استلام الفاتورة، يتم تسجيلها على الفور في نظام تخطيط موارد المؤسسة ودفتر الأستاذ الخاص بضريبة القيمة المضافة حتى تكون مؤهلة للاسترداد الضريبي في أقرب وقت ممكن؟ أم أن الفاتورة تبقى معلقة بانتظار وضع طابع وختم الاعتماد والموافقة عليها؟ هل أنّ الموعد النهائي لإجراء معاملات نهاية الشهر لا يزال مبكراً من منظور ضريبة القيمة المضافة؟ هل يمكنك التفكير في احتمال وجود تراكمات بحيث يمكنك تقدير مبلغ ضريبة القيمة المضافة غير القابل للاسترداد وإدراجه في إقرار ضريبة القيمة المضافة؟

هناك عدد لا بأس به من الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتحسين التدفقات النقدية من منظور ضريبة القيمة المضافة وتخفيف العبء على متطلبات رأس المال والسيولة خلال هذه الأوقات الصعبة، وقد استعرضنا في هذا المقال القصير الاحتمالات المتاحة في ظروف معينة.

تسليط الضوء على قطاع الطاقة والموارد وقطاع الصناعات

[جايمس هيل](#)

مدير تنفيذي - الضريبة غير المباشرة

رئيس خدمات الضريبة غير المباشرة في دول مجلس التعاون الخليجي - قطاع الطاقة والموارد وقطاع الصناعات

يستفيد العديد من دافعي الضرائب في قطاع الطاقة والموارد وقطاع الصناعة من مجموعة واسعة من التسهيلات الضريبية على توريدات السلع والخدمات التي يقومون بها. ونذكر على سبيل المثال تطبيق الضريبة بنسبة الصفر على الصادرات، وخدمات النقل الدولي، والنفط والغاز، وما إلى ذلك، بالإضافة إلى الاستفادة من آلية الاحتساب العكسي المحلية للتوريدات المؤهلة والمرتبطة بتوريدات الهيدروكربونات، والقواعد الخاصة لتوريدات السلع في المناطق المحددة. ويعني ذلك أن هناك العديد من دافعي الضرائب الذين يكونون في وضع استرداد ضريبي منظم نتيجة تجاوز ضريبة المدخلات لضريبة المخرجات في إقراراتهم الضريبية.

وحتى هذا التاريخ، يبدو أنّ هناك العديد من دافعي الضرائب الذين يترددون في طلب استرداد نقدي لصافي ضريبة القيمة المضافة المستحقة من الهيئة الاتحادية للضرائب، وذلك من أجل تقليص احتمالية إجراء التدقيق الضريبي. وعلى الرغم من ذلك

ونظراً للوضع الاقتصادي الحالي وحقيقة أن العديد من دافعي الضرائب في وضع استرداد لمبالغ نقدية كبيرة، فإنه يتعين عليهم التفكير بجدية في طلب استرداد هذه المبالغ من الهيئة الاتحادية للضرائب في الأسابيع المقبلة.

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أنّ الهيئة الاتحادية للضرائب ستقوم بطرح الأسئلة وطلب تزويدها بالمستندات الداعمة عند مراجعة طلب الاسترداد. ولذلك، يجب على دافعي الضرائب الاستعداد بشكلٍ كافٍ لهذه العملية والقيام بمراجعة البيانات والمستندات الداعمة قبل تقديمها إلى الهيئة الاتحادية للضرائب والحصول على رأي الخبراء والدعم اللازم إذا تطلب الأمر ذلك. ومما لا شكّ فيه أنّ الوقت والكلفة الإدارية المرتبطة بهذه العملية قليلة بالمقارنة مع الضخ النقدي الإضافي الذي سينتج عن استرداد ضريبة القيمة المضافة والذي قد يكون موضع ترحيب كبير في هذه الأوقات الصعبة.

هذا الملخص مخصص لأغراض إعلامية فقط ولا ينبغي أخذ المشورة به. ولا يغطي بالضرورة كافة الجوانب الخاصة بالمواضيع التي ناقشناها. لذا، نرجو عدم التصرف بناءً على محتوياته دون تلقي مشورة رسمية.